مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/65

رت م د: 1112-685x
رت م د إ: 2588-2236

المجلد: 19 / العدد: 01 / جـــوان 2026
ص ص: 243 ـ 264

دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المحلية من خلال المساهمة في ترسيخ الحكم التشاركي

The role of civil society institutions in activating local governance by contributing to consolidating participatory governance

رياض شاوي *
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
تبسة / الجزائر
riad.chaoui@univ-tebessa.dz

وحيد دراوات
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
تبسة / الجزائر
wahid.draouet@univ-tebessa.dz

تاريخ الارسال: 2024/02/24 تاريخ القبول: 2026/05/26 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص:

بصفة عامة، ومن ثم دوره في تفعيل الحوكمة المحلية من خلال المساهمة في ترسيخ الحكم التشاركي بصورة خاصة. وباستخدام منهجية وصفية تحليلية وبالاستعانة بالكتابات النظرية في هذا المجال، هدفنا إلى تفكيك مختلف العوامل المؤثرة على عمل مؤسسات المجتمع المدني وقدرته على تقديم ما هو متوقع منه في هذا الموضوع.

وقد خلصنا إلى أن المجتمع المدني في الجزائر لن يتموضع كفاعل اجتماعي قادر على ترسيخ مبادئ الحكم التشاركي والحوكمة، كالشفافية والمساءلة والحرص على تطبيق عادل للقوانين، وكذلك ضمان الاستجابة الفعالة لانشغالات المواطنين ومعالجتها بكفاءة، إلا إذا قام بترسيخ هذه المبادئ في ممارساته اليومية والتدريب عليها باستمرار ، قصد تكريس روح التشاركية في عمق العلاقات الاجتماعية. وذلك مرتبط بإعداد برنامج عملي وتوعي متكامل، وبالتشارك مع مختلف المؤسسات المهتمة بموضوع الحوكمة المحلية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الحكم التشاركي، الحوكمة المحلية، التنمية المستدامة

Abstract:

This article addresses the importance of civil society in achieving sustainable development and its role in activating local governance through contributing to the consolidation of participatory governance. Using a

* المؤلف المرسل.

descriptive-analytical methodology and drawing on theoretical literature in this field, we analyzed the various factors influencing the work of civil society organizations and their ability to deliver on expectations in this area.

We concluded that civil society in Algeria will not be able to position itself as a social actor capable of establishing the principles of participatory governance, such as transparency, accountability, and ensuring the fair application of laws, as well as guaranteeing responsiveness to citizens' concerns, unless it integrates these principles into its daily practices and continuously trains in them, with the aim of embedding a spirit of participation at the heart of social relations. This is linked to developing a comprehensive practical and awareness-raising program, in partnership with various institutions concerned with the issue of local governance.

Keywords: Civil society, Participatory governance, Local governance, Sustainable development

مقدمة:

انتشر خلال آخر عقد من القرن الفائت وبدايات القرن الحالي اهتمامًا متصاعدًا من قبل الباحثين وأصحاب القرار بقضايا التنمية المحلية موازاة مع تمكن بعض البلدان من الوصول إلى معدلات مرتفعة من التنمية في جميع الأصعدة المادية والاجتماعية والسياسية، في حين تراجعت مستويات التنمية في بلدان أخرى بسبب جملة من الاختلالات المتأصلة في منظومة التسيير الإداري القائمة على الاستئثار بالرأي وضعف الرقابة وانعدام المحاسبة، وغياب المساءلة واستشراء الفساد في مختلف مفاصل الأجهزة المؤسسية القائمة على الشؤون العامة، مما استدعى بحث المهتمين بمسائل التنمية والسياسة العامة عن حلول بديلة لتجاوز الأزمات المعقدة التي آلت إليها الأوضاع المحلية والوطنية بسبب نمط التسيير الأحادي البعد، وفي خضم عديد الحلول المقترحة ظهر نمط الحكم التشاركي والتسيير بالمشاركة، الذي يمنح فرص واسعة للمواطنين المحليين للمساهمة في إدارة القضايا المحلية للأفراد والجماعات وتسييرها بما يضمن معالجة مُرضية لها في إطار من المسؤولية الاجتماعية التي تلزم مختلف الفاعلين في الحقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيما يعرف بالحوكمة عبر تجميع الجهود لترسيخ قيم العدالة والإنصاف في توزيع المنافع، واقتسام الأعباء. والسؤال الذي يبرز بهذا الخصوص هو: ما طبيعة مساهمة الحكم التشاركي في توطين الحوكمة وترسيخها على المستوى المحلي الوطني؟ وتجري الإجابة على هذا السؤال من خلال البحث في المحاور الآتية:

1/ التأسيس المفاهيمي للحكم التشاركي والحوكمة
2/ الكشف عن العوامل المساهمة في ترسيخ الحكم التشاركي والحوكمة المحلية.
3/ التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المحلية.
4/ معوقات تفعيل الحكم التشاركي على المستوى المحلي.

1/ التأسيس المفاهيمي لنظام الحكم التشاركي:

رغم التطوير المستمر للآليات التي يوظفها نظام الحكم النيابي كأسلوب لتسيير الشؤون العامة، إلا أن واقع الممارسات أثبت قصورها في الكثير من مناحي الحياة السياسية والاجتماعية، بخاصة فيما يتعلق بتسيير الشؤون المحلية، إذ أدت آلية مركزية اتخاذ القرار وتنفيذه في مختلف مجالات النشاط الإنساني والتي تميز منظومة التسيير النيابي إلى إهدار العديد من الإمكانات وضياع الكثير من فرص التطوير والمهارات التي يمكن أن ترفع من مستوى كفاءة المؤسسات المحلية وتزيد من درجة فعاليتها في خدمة الصالح العام، وذلك في مختلف بلدان العالم، لذلك برز نظام الحكم التشاركي كحتمية ناتجة عن اتساع قاعدة الجماهير في كل البلدان وزيادة مستويات تعقيد مطالبها واحتياجاتها، إذ أدركت معها الحكومات أن عصر الاستجابة المثالية للمطالب الشعبية المتصاعدة قد ولى بسبب محدودية مركزية القرار في تحقيقها، وظهور مفهوم الحكم التشاركي نتج عن تصاعد مستوى الانتقادات المتكررة للنظام السياسي الذي لم يعد يوفر استجابة تليق بمستوى طموح الجماهير التي تحوز على حظوظ وافرة من التعليم وقدرات معتبرة في مدارج التمدن وتتوق إلى مكانة أكبر في الحياة السياسية والاجتماعية خاصة أن مساهمة الباحث في النظام النيابي ينتهي بمجرد انتهاء فترة العملية الانتخابية، وتعتبر البرازيل السباقة إلى اعتماد أسلوب ونظام الحكم التشاركي منذ 70و80 القرن الماضي، وتعد تجربة البرازيل من النماذج البارزة في تطبيق الديمقراطية التشاركية ثم انتقلت هذه التجربة إلى بلدان أوروبا وفي مقدمتها انجلترا التي طبقته في ثمانينات القرن 20 وقد أطلقت عليه الديمقراطية التداولية، ومنها ألمانيا، ثم اعتمدته فرنسا في مطلع الألفية الجديدة تحت مسمى الديمقراطية الجوارية سنة 2002، وأضفت عليه الطابع المحلي.[1]

وقد ظهر هذا النظام ليس كبديل لنظام الحكم النيابي ولكن كأداة مكملة له، تمكن من تدارك مواضع قصوره عبر إتاحة الفرصة لمشاركة المواطنين في صياغة القرارات

وتجسيدها ومراقبة سبل تنفيذها على المستويات المحلية؛ من منطلق أن المواطن والمسؤول هما الأكثر دراية من غيرهما لحاجاتهم ومتطلبات حياتهم المتنوعة، ويرى الباحث عبد المجيد رمضان أن " الديمقراطية التشاركية تنطلق من مقاربة إعطاء الحق للمواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها"[2] ، إنّ تحقيق هذه العمليات يقتضي، في المقام الأول، الارتقاء بثقافة الإنصات والحوار العمومي بوصفها قاعدة أساسية في تدبير الشأن العام، بحيث لا يظل المواطن مجرد متلقٍّ للقرارات أو موضوعًا للسياسات العمومية، بل يصبح فاعلًا مشاركًا في صياغتها وتوجيهها. فتعزيز ثقافة التفاعل يعني إرساء قنوات تواصل دائمة بين الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع، تقوم على تبادل الآراء والخبرات والمعارف، وعلى الاعتراف بقيمة المعرفة المحلية التي يمتلكها المواطنون حول مشكلاتهم اليومية واحتياجاتهم الفعلية. ومن ثمّ، فإن اقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن لا يمثل مجرد إجراء شكلي، بل يعكس تحوّلًا في فلسفة الحكم من نموذج عمودي قائم على التوجيه من الأعلى، إلى نموذج تشاركي أفقي يقوم على التشاور والتفاوض وبناء القرار بصورة جماعية.

كما يشير هذا النظام الجديد إلى أن يكون للمواطن مساهمة ودور في صياغة القرارات التي ترتبط بشؤونهم سواء ارتباطا مباشرا أو بصورة غير مباشرة عبر منظمات وسيطة تضطلع بمصالحهم، ويقوم هذا النمط من المشاركة الموسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على نوع من المشاركة البناءة.[3]

ويمكن القول ان الحكم التشاركي يشكّل إطارًا مؤسسيًا منظّمًا يهدف إلى تفعيل مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام، وذلك عبر إتاحة الفرصة لهم للإسهام في مناقشة الاختيارات الجماعية والتداول بشأنها قبل اتخاذها. فالمقصود بالحكم التشاركي لا يقتصر على مجرد إشراك المواطنين في التعبير عن آرائهم بصورة رمزية، بل يتجاوز ذلك ليؤسس لمسار مؤسساتي يسمح لهم بأن يكونوا طرفًا فعليًا في عمليات التشاور وصياغة التوجهات العامة، بما يضمن إدماج رؤاهم وتجاربهم في عملية صناعة القرار.

2/ شروط تحقيق النظام التشاركي:

قبل الانتقال إلى عرض شروط تجسيد المقاربة التشاركية، يجدر التأكيد على أنّ الحديث عن المشاركة في تدبير الشأن العام لا يقتصر على مستوى الخطاب أو الإعلانات

المبدئية، بل يتطلب توفر جملة من الشروط المؤسسية التنظيمية وكذلك الثقافية الاجتماعية التي تتيح تحويل هذا المبدأ إلى ممارسة فعلية داخل المجتمع. فالمقاربة التشاركية لا تتحقق بمجرد فتح المجال أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم، وإنما تستدعي وجود بيئة سياسية وقانونية واجتماعية داعمة، تسمح بتفعيل آليات الحوار والتشاور، وتضمن انخراط مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار. ومن هذا المنطلق، فإن تجسيد المشاركة الفعلية يظل مرتبطًا بتوفر شروط أساسية تمكّن المواطنين ومؤسسات المجتمع من الاضطلاع بدورهم في النقاش العمومي والمساهمة في صياغة السياسات والبرامج التي تمس حياتهم اليومية. ولقد لخص الباحثان بن يزة وخميلة شروط تجسيد المقاربة التشاركية على المحك الواقعي في: [4]

- اعتماد لا مركزية واضحة تتيح إمكانية الدفع الذاتي للتنمية المحلية.
- خلق انسجام تام بين الفواعل المحلية في مختلف الميادين، بما تقتضيه مقاربة الحوكمة (Governance) باعتبارها تقدم نموذجا جيدا لمعالجة عجز الجماعات المحلية.
- ترسيخ مبدأ الثقة بين الفواعل المحلية، وتمكين المجتمع المحلي وتطوير قدراته.
- وعليه فنظام الحكم التشاركي هو بُعد من أبعاد الحكم المحلي والذي يعني المساهمة باستمرار في المناقشات المتصلة بشأن الجماعات المحلية وضبط برامجها، ويتحقق نظام الحكم التشاركي من خلال مجموعة من الأساليب والإجراءات والمسالك مثل التقصي عن المسائل المتعلقة بالصالح العام، وعقد المشاورات ضمن مجالس فئوية خاصة بالأطفال والشباب، وأخرى خاصة بالأعيان وأهل العلم والحكمة، وجمعيات الأحياء...وغيرها من المنظمات الجمعوية.
- استغلال الافضية الالكترونية وفتح مواقع على الانترنت، ووضعها تحت تصرف المواطنين، سواء لتلقي الأخبار والمعلومات المتعلقة بالإقليم الذي يسكنونه، خاصة وقد شكل التطور الهائل الذي عرفه النظام العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قدرة كبيرة على معالجة المعلومات ونقلها"[5]، وهذا لزيادة التفاعل وإشراك الأفراد المحليين في التصويت على المشاريع بالموافقة عليها أو رفضها.

ويمكن القول أن هذه الشروط اللازمة لتحقيق النظام التشاركي الغرض منها هو السعي لتجنب معوقات الحكم الحالية، وإيجاد صيغة توافقية جديدة بين الدولة ومكونات المجتمع الفردية والجماعية وتقديم مبررات منطقية للفعل العمومي تخدم المصلحة العامة

وتلبي احتياجات المواطنين في إطار نموذج حكم تشاوري تتحمل فيه الأعباء، كما تقتسم فيه المنافع، وذلك يكون من خلال:

- تنشئة مواطنين يمتلكون أكبر قدر من المعارف التي تمكنهم من تقسيم السياسات العامة، والحصول على آليات جديدة تساعدهم في تحقيق اختياراتهم السياسية.
- منح فرصة لتكوين جمعيات وتنظيمات مستقلة تفتح مناقشات حول موضوعات ترتبط بالشؤون العامة، خاصة وأن المجتمع المدني هو "المجتمع الذي يضم جماعات حرة ومستقلة، يلتقي أفرادها حول آراء وضروب أنشطة، ويعملون من أجل تأكيد مصالحهم والدفاع عنها"[6]. والدفاع عن تلك المصالح لا يتحقق دون الدراية بسبل المطالبة بها، وبطرائق تجسيدها.
- إقامة علاقات مباشرة بين المؤسسات الرسمية والسلطة السياسية والمواطنين دون وسائط مما يجعل المواطن من مجرد متابع للأمور العامة إلى مشارك فاعل في صياغتها وبلورة سياساتها.

3/ التأصيل المفاهيمي للحوكمة المحلية:

استخدمت الهيئات الدولية مفهوم الحوكمة المحلية خلال ثمانينات القرن العشرين للتعبير عن نمط تسيير جديد لا تُعد فيه الدولة الفاعل الوحيد في إعداد السياسات العامة وتنفيذها، بل أوجد فاعلون آخرون يتشاركون معها في صنع السياسة العامة وفي اختيار مسالك تنفيذها مثل منظمات المجتمع المدني وأصحاب الأعمال والأموال وأعيان المجتمع المحلي... وغيرهم.

فالحوكمة إذن ترتبط بصورة مباشرة بالمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول، وهي ضرورية لتحقيق التنمية، وعليه فهي الأسلوب الذي تدير من خلاله المؤسسات الرسمية شؤون رعاياها وتدبير الموارد المتاحة بطريقة تعزز تطبيق القانون واحترام حقوق الإنسان.

وقد عرف البنك الدولي الحوكمة الرشيدة من حيث التقاليد والمؤسسات التي تتم ممارسة السلطة عن طريقهم في أي دولة، ويشمل ذلك :[7]

- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها.
- قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة على نحو فعال.

- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم.

وهناك تعريف نقله خيرة بن عبد العزيز عن ماريان (F.X. marian) يشير إلى أن الحوكمة تعبير عن فعالية ونجاعة التدخل العمومي، والانتقال من المركزية إلى اللامركزية، ومن الدولة المتدخلة إلى دولة الضبط، ومن تسيير المرفق العام إلى التسيير على أساس مبادئ السوق، أي من السلطة العمومية إلى الفاعلين العموميين والخواص.[8] ويعكس هذا التعريف تحوّلًا عميقًا في طبيعة تدخل الدولة وأسلوب تدبيرها للشأن العام، حيث لم يعد دورها يقتصر على الإدارة المباشرة للمجالات الاقتصادية والاجتماعية، بل أصبح يرتكز أساسًا على تحقيق الفعالية والنجاعة في التدخل العمومي. ويظهر هذا التحول من خلال الانتقال من نموذج الدولة المركزية التي تحتكر القرار والتدبير، إلى نموذج أكثر مرونة يقوم على اللامركزية وتوزيع الصلاحيات على مستويات مختلفة من الفاعلين. كما يشير التعريف إلى تغير وظيفة الدولة من دولة متدخلة تدير مختلف القطاعات بصورة مباشرة، إلى دولة تضطلع أساسًا بدور الضبط والتنظيم، من خلال وضع القواعد العامة ومراقبة تطبيقها.

إذن لقد ظهرت الحوكمة المحلية كأسلوب تسيير لتطبيق مبادئ الحوكمة وأسسها على المستوى المحلي بغرض تحقيق التنمية واستدامتها وتلبية مطالب المواطن عبر إشراكه في إرساء دعائمها بمعية المؤسسات العامة والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، وقد حدد الإعلان الصادر عن الاتحاد الدولي لإدارة المدن المنعقد في 1996 بصوفيا عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة كالآتي: [9]

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

بناءً على ما تقدّم، تجدر الإشارة إلى أنّ نمط التسيير القائم على مبادئ الحوكمة المحلية ينسجم إلى حدّ كبير مع فلسفة الحكم التشاركي في تدبير الشؤون المحلية وتنفيذ القرارات المرتبطة بها. فالحوكمة المحلية لا تقوم فقط على تحسين الأداء الإداري للمؤسسات المحلية، بل تتأسس أساسًا على توسيع دائرة الفاعلين المشاركين في إدارة الشأن العام، من خلال إشراك المواطنين وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عمليات التشاور وصنع القرار. وهذا التوجه يتقاطع مع منطق الحكم التشاركي الذي يسعى إلى نقل عملية التدبير من

نمط أحادي يحتكر فيه الفاعل العمومي القرار، إلى نمط جماعي يقوم على الحوار والتنسيق وتقاسم المسؤولية بين مختلف الفاعلين المحليين.

4/ خصائص الحوكمة المحلية:

يشكّل الحكم المحلي الراشد أحد المفاهيم المركزية في الأدبيات المعاصرة المتعلقة بإدارة الشأن العام، إذ يرتبط بالسعي إلى تحقيق تدبير فعّال وعادل وشفاف للقضايا المحلية بما يستجيب لحاجات المواطنين وتطلعاتهم التنموية. ولا يقتصر هذا النمط من الحكم على تحسين الأداء الإداري للمؤسسات المحلية فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشمل جملة من المبادئ والقيم التي تؤطر عملية اتخاذ القرار وتدبير الموارد، مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة والفعالية. ومن هذا المنطلق، يمكن الوقوف على مجموعة من المميزات أو الخصائص التي تميز الحكم المحلي الراشد وتجعله إطارًا مناسبًا لتحقيق تنمية محلية أكثر استدامة واستجابة لمتطلبات المجتمع.

وأورد الباحث سنوسي أهم مميزات الحكم المحلي الراشد في العناصر الآتية:[10]

أ/ **المشاركة: (participation)**: تسيير إلى حق كل مواطن مهما كان في إبداء رأيه في صنع القرار والمشاركة فيه، مما يتطلب قوانين تضمن الحقوق المدنية والسياسية للأفراد والجماعات ضمن نسق تفاعلي منظم.

ب/ **تعميق مفهوم المواطنة:** إذ تعني المواطنة الشعور الدائم واللصيق بالفرد الذي يجعله يتصرف بمسؤولية نحو الغير ، الذي يتقاسم معهم الظروف في أزمة واحدة. وينمو هذا الشعور لدى الأفراد بدافع الاجتهاد قصد العمل على سلامة واستقرار الوطن ووحدته واندماجه وبذلك يتحصل الفرد على قدرات مادية ومعنوية، تؤهله للمشاركة لإنجاح مهام المواطنة على غرار المشاركة السياسية والسعي للصالح العام.

ج/ **تطبيق القانون(rule of law)**: والمقصود هو سيادة الحكم على جميع المؤسسات والأفراد داخل الدولة دون تمييز، وذلك في إطار وجود تنظيمات وتشريعات حامية لحقوق الإنسان وموضحة للعلاقة بين السلطات وتضمن الفصل بينها واستقلالية السلطة القضائية، وهذا كضمانات قانونية لممارسة المواطنة الايجابية في ظل نظام سياسي توافقي قائم على الشرعية الدستورية.

د/ **الكفـاءة والفعاليـة (effectiveness & efficiency):** وهي تعني توافـر القـدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع وتقديم نتائج تستجيب لاحتياجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المادية والبشرية، كما تظهر كفاءة وفعالية المؤسسات الرسمية في درجة الاستجابة لمدخلات النظام الاجتماعي، وتلبيتها لمتطلبات المجتمـع وهـذا في إطار التوزيع السلطوي العـادل للقيم داخـل المجتمع وفـق أطروحـة دافيد إيستن.

هـ/ **المساءلة (equity) :** خضوع صناع القرار والقطاع الخاص وحتى منظمات المجتمع المدني إلى المساءلة الشعبية، وهذا في سياق المحاسبة الدورية وشرطية مشاركة المواطن في حماية الصالح العام. إضافة إلى الاعتماد على الخطط الإستراتيجية، وهذا كمنطلق فعال لوضع المشاريع التنموية متوافقة وطموحات الجمهور ووضع استراتيجيات مراجعة وتقويم للسياسات العامة.

5/ محددات ترسيخ الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية:

تُعدّ كل من الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية ثمرةً لتفاعل مجموعة من العوامل والمحددات التي تتداخل فيها أبعاد السلوك البشري مع أدوار التنظيمات والمؤسسات المختلفة. ويهدف هذا التفاعل إلى توسيع مجال العملية السياسية وإخراجها من إطارها الرسمي الضيق والجامد، بحيث لا تبقى محصورة داخل المؤسسات التقليدية فقط، بل تمتد لتشمل فضاءات اجتماعية أوسع يشارك فيها المواطنون والفاعلون المجتمعيون في النقاش وصنع القرار. وفي هذا السياق، تتجلى مجموعة من المحددات الأساسية التي تسهم في إرساء هذا النمط من الممارسة السياسية، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

أ/ الأطراف الفاعلة في الحوكمة المحلية:

تستوجب الحوكمة المحلية بدايةً وجود فاعلين رسميين هم:

- **دولة فاعلة:** هناك مجموعة من الآليات التي ينبغي أن تسلك الحكومة المركزية من خلالها بهدف نقل بعض الصلاحيات للجهات غير المركزية لتحقيق الفعالية وذلك بوجوب التنسيق بين مختلف المستويات الحكومية للوصول إلى الحد اللازم من التمثيل والشفافية والمساءلة، وكذلك بناء منظومة رقابية فعالة تستطيع تنظيم السلطات المحلية ومراقبتها، بالإضافة إلى توفير المستلزمات المادية التي تلبي مطالب المواطنين.

- **سلطات محلية مؤهلة:** يتعين على الجماعات المحلية أن تكون أكثر استجابة لطموح المواطنين، وذلك عبر امتثالها لمتطلبات الحكم التشاركي بما يتماشى ونمط ثقافة المجتمع، وأيضا بتفعيل عناصر المحاسبة والمساءلة وتنمية الوعي بالمشاركة في ذلك.
- **مجتمع مدني تشاركي:** حتى يتم تحقيق مطالب المواطنين يجب أن يكون هناك قنوات اتصال فعالة ودائمة بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، إذ يتعين على المواطنين تشكيل منظمات متينة البناء قادرة على الإحاطة بقضايا المجتمع والتعبير عنها، في هذا الإطار يقول جون اهرنبرغ (Ehanberg): "والآن من المفترض بالمجتمع المدني أن يحي دور الجماعات وان يدرب المواطنين الناشطين، وان يؤسس تقاليد الاحترام والتعاون وأن يوفر بديلا أخلاقيا من المصلحة الذاتية وأن يحد من البيروقراطيات الطفيلية"[11].
- **قطاع خاص مؤهل:** ينبغي أن يكون لدى أصحاب المؤسسات الخاصة استعدادات لمساعدة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين على المستوى المحلي، وتحمل مسؤوليته في انجاز المشاريع الاستثمارية التي توفر مناصب شغل للشباب في المناطق المحلية، كما يتعين أن يتحلى أصحاب هذا القطاع بالتنظيم الجيد، والكفاءة في تقديم خدمات ذات جودة.

إن التقاء الفاعلين المذكورين في استراتيجية مستمرة يمكن من توحيد الجهود التي تمكن من تحقيق انجازات ملموسة في مسار السعي لبلوغ الحوكمة المحلية الراشدة.

6/ العوامل المساهمة في تفعيل الحوكمة المحلية:

أ/ مساهمة المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المحلية:

أدركت حكومات الدول الحديثة، بوجه عام، والحكومة الجزائرية على وجه الخصوص، أن المنظمات والمؤسسات الرسمية وحدها لم تعد قادرة على الاستجابة لمختلف الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة لأفراد المجتمع. وقد دفع هذا الإدراك إلى فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتكون شريكًا مساندًا في تلبية تلك المتطلبات، من خلال الإسهام في تقديم الخدمات والمبادرات الاجتماعية والتنموية على المستوى المحلي. وفي هذا الإطار، اتجهت العديد من الدول إلى ترسيخ علاقات تعاون وثيقة بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع

المدني، عبر إقامة شراكات قائمة على التنسيق وتكامل الأدوار، بما يعزز فعالية العمل العمومي ويسهم في تحقيق المصلحة العامة وتطويرها بصورة مستمرة.

ويتطلب تحقيق هذه الشراكة توفير بيئة سياسية تتميز بالانفتاح على جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، إذ يعد ذلك مطلبا أساسيا لتشكيل مجتمع مدني فاعل، إذ يؤدي ذلك إلى تحسين نظام الحكم التشاركي الذي يوفر مجالا خصبا لممارسة الحريات وجعلها كثقافة راسخة بين أعضاء المجتمع وفئاته.

كما يساعد نظام الحكم التشاوري المواطنين على إدارة شؤونهم العامة على اعتبار أنهم أعلم بانشغالاتهم، وبقضاياهم وأحقها بالأولوية في سياسة التنمية المحلية، وتلتقي بذلك مع مبادئ الحوكمة المحلية في الدعوة إلى مساهمة المواطنين في صياغة السياسات العمومية المحلية، وتنفيذها بمشاركة منظمات المجتمع المدني.

بالإضافة إلى أن تنظيمات المجتمع المدني تعتبر قناة فعالة للتواصل بين الهيئات الرسمية والجماهير من خلال تقديم الاقتراحات والانتقادات البناءة والتقويم والتغذية الراجعة، مما يحسن من مستويات أداء الأجهزة المؤسسية للنظام السياسي والإدارة المحلية. فمنظمات المجتمع المدني هي الرأسمال الاجتماعي للبناء المجتمعي وضميره الحي.

ويتطلب الوعي بدور المجتمع المدني في بلورة السياسات المحلية ومتابعة تنفيذها ومراقبتها، وامتلاك أعضاء منظماته مهارات فنية تنظيمية سياسية، وإتقان لغة الحوار والمناقشة، ومستوى من الوعي يمكنه من اختيار القيادات ومراقبتها ومحاسبتها، إذ يتعين على أعضاء التنظيمات المدنية التمرن على إتقان وممارسة لغة المجال السياسي، والمشاركة الايجابية فيه، وقد بين ستيفن دليو (Dlue) أهمية المجتمع في ها الباب بأنه "يطور من خلاله الأفراد الطاقة الأخلاقية والوعي، مما يساعد في حماية الحرية الأساسية، وأنه يخلق لدى الأفراد الاهتمام بالمعايير المدنية مثل التسامح والاحترام المتبادل" [(12)]. وتشير هذه الفكرة إلى الدور التربوي والقيمي الذي يمكن أن تؤديه المشاركة المدنية في المجتمع، إذ تسهم في تنمية الوعي الأخلاقي لدى الأفراد وتعزيز إحساسهم بالمسؤولية تجاه الشأن العام. فحين ينخرط الأفراد في الفضاءات المدنية والجماعية، يكتسبون تدريجيًا قيمًا وسلوكيات تدعم حماية الحريات الأساسية وصونها. كما أن هذا الانخراط يعزز الاهتمام بالمعايير المدنية التي تقوم عليها الحياة الديمقراطية، مثل التسامح وقبول الاختلاف والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع، وهي قيم ضرورية لبناء علاقات اجتماعية متوازنة وترسيخ ثقافة المواطنة الفاعلة.

ب/ مساهمة الرأي العام المحلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المحلية:

إن الرأي العام هو ما يتفق عليه أغلبية أفراد مجموعة بشرية ما نحو قضية معينة أو مشكلة محددة، وقد عرفت الموسوعة السياسية الرأي العام بأنه: " اتجاه أغلبية الناس في مجتمع ما اتجاها موحدا نحو القضايا التي تثر في المجتمع، أو التي تهمه، ومن شأن الرأي العام إذا ما عبر عن رأيه أن يناصر قضية ما أو اقتراحات معينة أو يعارضها، وغالبا ما يكون الرأي العام قوة موجهة للسلطات الحاكمة. (13)

ويتم تحقيق مبادئ الحوكمة المحلية في نظام الحكم التشاركي من خلال الرأي العام كالآتي:

- **الشفافية**: بما أن الرأي العام هو الرأي الغالب والسائد في الوسط المحلي نحو قضية معينة فإن المتابعة المستمرة للرأي العام لتطورات هذه القضية تجعل المعلومات تتدفق باستمرار بالحجم اللازم، وفي الوقت المناسب مما يعزز الشفافية المحلية، ويحقق الحوكمة اللازمة لنظام الحكم التشاركي.
- -**المحافظة على تطبيق القانون:** باعتبار أن صياغة القوانين الداخلية للجماعات المحلية يتم التمهيد لها بواسطة وسائل الإعلام المحلية المختلفة حتى يتعرف عليها المواطنون، وعلى مدى موافقتها لمصالحهم وانشغالاتهم المحلية، ومبادئهم، وهو أمر ضروري لنجاح القانون وقد أقر ذلك قانون البلدية رقم 11_10 في المادة 12 قصد تحقيق الديمقراطية المحلية يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين، وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. (14)
- -**الرقابة على الأفراد والسلطات المحلية:** من الوظائف الاجتماعية للرأي العام مراقبة سلوك الأفراد لضمان عدم تجاوزهم للتقاليد والعادات التي يتعارف عليها عموم الناس في المجتمع، كما يعتبر الرأي العام أداة ضغط قوية لمراقبة السلطات المحلية أثناء نشاطها المحلي.
- **تحقيق الاستجابة الفعلية:** ينبغي على الرأي العام أن يمارس ضغوط فعالة على السلطات المحلية تضمن استجابتها لانشغالات المواطنين العامة والخاصة.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الرأي العام المحلي يمثل آلية أساسية في تفعيل مبادئ الحوكمة المحلية وتعزيز فعالية الحكم التشاركي، لما يملكه من قدرة على توجيه النقاش

العمومي ومتابعة أداء السلطات المحلية. كما يسهم في ترسيخ الشفافية وتعزيز الرقابة المجتمعية ودفع المؤسسات المحلية إلى الاستجابة لانشغالات المواطنين. وبذلك يشكل الرأي العام قوة مجتمعية فاعلة تسهم في ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتحسين جودة تدبير الشأن المحلي.

ج/ مساهمة وسائل الإعلام في تفعيل الحوكمة المحلية:

تشكل وسائل الإعلام الحديثة جهازا أساسيا من مؤسسات المجتمع المعاصر إذ بإمكانها دعم قيم المجتمع وغرسها في المواطنين كقيم الشفافية والرقابة والمساءلة والمشاركة، مما يساعد في تحقيق مبادئ الحوكمة المحلية في ظل نظام الحكم التشاركي، وذلك بضمان شفافية المعلومات على اختلاف طبيعتها اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية... ونحو ذلك. من خلال تسهيل تدفق المعلومات لدى المواطنين لمتابعة مجريات محيطهم المحلي، وتزويده بأهم الأنباء والبيانات الدقيقة عن الأحداث والمشاريع والمشكلات التي تشغل المواطن المحلي، مما يساعده على بناء اتجاهاته نحو مستجدات شؤونه، وبذلك تتعزز الحوكمة المحلية من خلال تقاسم المعلومات الحقيقية بكل شفافية، والمشاركة فيها.

كما تعد وسائل الإعلام فاعلا رئيسيا في توفير الحماية للمجتمع المحلي عبر صيانته من الفساد والمغالطات وأداة رقابة بارزة على المخالفات التي تقع فيها القيادات المحلية بسوء استخدام السلطة وبذلك تساهم في الدفاع عن مصالح المواطن المحلي عبر البث الإذاعي والتلفزيوني التي تكشف بؤر الفساد، والسلوكات غير المشروعة كالمحسوبية والرشوة وتبرز مثالب القائمين على إدارة المشاريع المحلية، وعدم كفاءتها في تنفيذها، مما يحقق حوكمة محلية حقيقية، إلى جانب أن وسائل الإعلام تؤدي وظيفة نقل انشغالات المواطنين ومعاناتهم بشكل مباشر إلى المسؤولين المحليين، وفي ذات الوقت تنقل مواقف المسؤولين المحليين ونشاطاتهم إلى المواطن مما ينمي روح المساءلة لديه، وبلورة مواقف محددة نحو المشاريع غير المفيدة ونحو قضايا الاختلاس والفساد...وغيرها. بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام تعتبر فاعلا أساسيا لصياغة السياسة العامة الوطنية والمحلية، عبر الكشف عن المشكلات الحقيقية للمواطنين مما يحمل السلطات المسؤولة على إدراجها في سلم الأسبقيات في جدول أعمالها، ويؤدي إلى استجابة فعالة لانشغالات المواطن.

7/ التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المحلية:

ظهرت جمعيات المجتمع المدني كبُنى اجتماعية حديثة تسعى إلى إرساء نوع جديد من العلاقات الاجتماعية يقوم على مبادئ التعاقدية والطوعية والتشاركية. ففي هذا الإطار، يتم تحديد دور كل فرد من أعضاء الجمعية بما يتوافق مع أهداف التنظيم العامة، بحيث يلتزم كل عضو بمسؤولياته تجاه الجمعية ومجتمعه، مع الحفاظ على الانسجام بين الالتزامات الفردية والمصلحة الجماعية. وبذلك، يمكن أن تشكل الجمعيات فضاءات للتفاعل الاجتماعي المنظم، تعزز المشاركة الفعّالة وتطوير الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع، وقد وُجد "تعددا كبيرا في اهتمامات الحركات الاجتماعية الجديدة لتشمل المجالات الاجتماعية والثقافية والبيئية غيرها"[15] وهذا كله يتقاطع مع الحوكمة المحلية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل على تجسيد ما يلي:

أ/ تكوين رأس مال اجتماعي، يكون الأساس الذي تبنى عليها كل ممارسة جمعوية، ونقصد بمفهوم رأس المال الاجتماعي مجمل الإمكانات المتاحة أمام الفرد لدعم شبكة علاقاته الاجتماعية كمًا ونوعًا، واستغلال ذلك في تحصيل مصالح خاصة وعامة، تساهم بدورها في بناء النسيج الاجتماعي العام وتنميته، و "الرأسمال الجمعوي" لدى منخرط المجتمع المدني يمكنه من التأثير الإيجابي في الحياة الاجتماعية والثقافية لمجتمعه، حيث يتحدد دوره وموقعه الاجتماعي بما يقدمه من مخرجات توجه الأفراد وتحقق حاجاتهم.

ب/ القيام بما يسمى عملية التشبيك، والتي تعني وضع مخطط لشبكة من العلاقات بين عملية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني يمكن أن نذكر:

- تجميع مصادر القوة وتكثيفها، بالتالي منح الفرصة لتحقيق الأهداف الصعبة الأكثر.
- المساهمة في تطوير أساليب التدريب، وتبادل الخبرات بين أعضاء المنظمات.
- توفير المعلومات الموضحة لميدان العمل، والمساعدة في إنجازه، وتيسير سبل تبادلها.
- التعاون والتضامن بين أطراف الشبكة في حالة تعرضهم لمشكلات أثناء أداء الوظيفية أو تعرضهم لضغوطات خارجية.
- فتح منتديات للحوار وإبداء وجهات النظر، قصد تبادل الأفكار والتصورات حول مواضيع ذات الشأن العام، قصد تشكيل الوعي الجمعين، والذي يعرفه "اريك نوفو" الباحث في الحركات الاجتماعية بأنه "الوضعيات التي تظهر خلالها تقاربات مجموعة من

الأفراد الاجتماعيين"[16]،حيث تشكل التصورات المشتركة قوة دافعة مهمة لتحقيق الأهداف.

- زرع قيمة إعطاء الأولوية للمجتمع على حساب الفرد كسبيل لتحقيق التماسك الاجتماعي والمحافظة على البناء الاجتماعي والمحافظة وتقليص فجوة التنازع بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة

ج/ التنشئة الجمعوية: وذلك من خلال وضع برامج التوعية بأهمية الانخراط بمؤسسات المجتمع المدني لجمع الجهود، وهذا يسمح بتشكل "ذوات فاعلة" في أوساط المنظمات الجمعوية، ونقصد بالذات الفاعلة مستوى الإدراك الذي يبديه العضو لواقعه المعيش، من خلال ما اكتسبه من معارف نظرية وخبرات حياتية حول أبجديات الفعل الجمعوي، وقد بين السوسيولوجي "ألان تورين" أهمية "الذات الفاعلة" في تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني، وهي "بمثابة همزة الوصل التي تعيد بناء المجال الثقافي المبعثر والمتشرذم"([17]). وتتجلى هنا الأهمية البالغة التي يوليها "تورين" للذات الفاعلة في إعادة التأسيس والبناء للواقع السوسيوثقافي للمجتمعات الإنسانية من خلال انخراطها في حقل العمل الجماعي(L'action collective).

د/ ضبط العلاقة بين أطراف ثنائية "حق- واجب" في المخيال الاجتماعي، فقد سجلت بعض الدراسات أن الفرد الجزائري يعطي الأولوية دائمًا لمسألة الحق، ولا يرى نفسه مقصرًا في أداء واجباته، بل الآخرين هم المقصرين، والمسئولين عن كل خلل، أو مشكل اجتماعي.

إذن، يتضح أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورًا محوريًا في تفعيل الحوكمة المحلية، من خلال تعزيز المشاركة الفعّالة وبناء رأس المال الاجتماعي، وتطوير شبكات التعاون والتشبيك بين المنظمات، وتنشئة ذوات فاعلة قادرة على التأثير الإيجابي في المجتمع. كما تسهم هذه المؤسسات في تعزيز الوعي الجمعي وترسيخ قيم المصلحة العامة على حساب المصالح الفردية، بما يدعم التماسك الاجتماعي ويقلّص فجوة التنازع بين الحقوق والواجبات. ومن ثمّ، تصبح الجمعيات قوة دافعة أساسية في بناء مجتمع محلي مستجيب، نشط وملتزم بمبادئ الحوكمة والمشاركة الديمقراطية.

8/ معوقات تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم التشاركي على المستوى المحلي:

يحتاج الحكم التشاركي إلى عوامل متعددة لتحقيقه، سواء منها المتعلقة بالفرد أو بالمجموعة، وحتى الجوانب والأطر القانونية المنظمة له، وهذا ما استدعى استحضار مؤسسات المجتمع المدني من كونها كيانا جماعيا توزع فيه الأدوار وتحدد المسؤوليات، وبالتالي يعتبر مخبرا لممارسة الحكم التشاركي في حيزا محدودا، ومن بعد ذلك تتوسع التجربة لتنقل إلى المؤسسات الرسمية المحلية ثم الوطنية في إطار الحوكمة الوطنية، من هذا المنطلق أردنا الوقوف على مجمل المعوقات التي تحول دون القيام بهذا الدور، ويمكن اختصارها كالتالي:

- وجود صراع بين الفئات العمرية المختلفة ضمن ما يسمى صراع الأجيال، وجدير بالذكر الإشارة إلى أهمية العلاقات الجيدة في تحقيق النجاح، حيث أن "العلاقات الجيدة بين الأفراد تساعد في التحفيز على العمل داخل الجماعات"[18].
- بروز ظاهرة "الزعامات" داخل الأوساط الجمعوية وذلك بعدم تبدل بعض القيادات لفترات طويلة.
- الاهتمام بمسائل يغلب عليه الجانب النظري بعيدا عن تناول مشاكل واقعية، تهم حياة المواطنين بصورة ملموسة.
- يشكل التعصب للرأي أحد عوائق الحوار داخل الجمعيات الثقافية، فبعض النشطاء- خاصة الرؤساء- يفرضون وجهات نظرهم على الآخرين لما تكون لهم القوة والمكانة، وخطورة ظاهرة التعصب للرأي، أنها محطمة لقدرات الأفراد المعرفية والوجدانية، ومعيقة للتكامل التنظيمي، فتعجز الجمعيات عن أن تكون كتلة متماسكة ذات "هوية" واحدة.
- يبتعد معظم أعضاء الجمعيات عن وضع أنفسهم محل نقد، ولا يمارسون النقد الذاتي، الذي يجعلهم يراجعون أخطائهم، لاعتقادهم أن ذلك يزعزع مكانتهم داخل التنظيم، وأمام أفراد المجتمع.
- يعد طغيان نزعة الأنانية وروح الفردانية عاملا قويا لغياب فعل الحكم التشاركي، حيث يبني كل فرد استراتيجية خاصة تتوافق مع طموحاته الفردية.
- غياب الثقة المتبادلة بين أعضاء التنظيمات الجمعوية، مما يحول دون تشكل شبكة علاقات جمعوية واسعة وقوية، تستطيع ممارسة التأثير الايجابي في أفراد المجتمع، وقد

انعكس ذلك على كسب هذه الجمعيات لثقة المواطنين، وعلى إمكانية أن تزرع في نفوس المواطنين الثقة المتبادلة.

- عدم تقدير قيمة الإحساس بالمسؤولية في الأوساط الجمعوية، وهنا تغيب المبادرة في اتخاذ القرار التشاركي.
- غياب التصور الواضح والناضج لمتطلبات المجتمعهم، بسبب فقدانهم أساليب الملاحظة الدقيقة، ونقص الخبرة الحياتية بصورة عامة وبالعمل الجمعوي بصورة خاصة، حيث يرتكز وضع الأهداف الجمعوية بدرجة أساسية على ما يمكن أن يلاحظه أعضاء الجمعيات من نقص في مجال الحياة المجتمعية.
- يغيب عن مجمل أعضاء الجمعيات الثقافية المعاني الواضحة والدقيقة لمجال نشاطهم، ونتيجة لغياب الخصائص الأساسية (القاعدية) لممارسة العمل الجمعوي من قبيل المستوى الثقافي المرتفع وامتلاك إرادة قوية ومثابرة وغير ذلك من الخصائص القاعدية، فإن عضو الجمعية الثقافية لم يكن قادرًا على إدراك وفهم الواقع الاجتماعي والثقافي لمجتمعه الذي يريد أن يمارس عليه فعل التغيير من خلال التوعية والتثقيف.

ويظهر ما تم عرضه أن تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم التشاركي على المستوى المحلي يواجه جملة من المعوقات التنظيمية والسلوكية والثقافية، بدءًا من الصراعات الداخلية والتعصب للرأي، وصولًا إلى ضعف النقد الذاتي وانعدام الثقة المتبادلة بين الأعضاء. كما يعوق غياب الخبرة العملية والإحساس بالمسؤولية وضبابية الرؤية الجمعوية فعالية المشاركة، مما يحدّ من قدرة الجمعيات على التأثير الإيجابي في المجتمع المحلي. ومن ثمّ، يصبح تجاوز هذه المعوقات شرطًا أساسيًا لضمان عمل مؤسسات المجتمع المدني كفاعلين قادرين على تعزيز مبادئ الحوكمة المحلية وتنمية ثقافة المشاركة الديمقراطية.

خلاصة:

في الختام، يتضح من ما سبق حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق الفاعلين الجمعويين في المساهمة بخلق بيئة ملائمة لتفعيل الحكم التشاركي، إذ يتطلب ذلك نشاطات مستمرة تقوم على وعي نظري متين وممارسة عملية فعّالة. فبفضل هذا المزيج من المعرفة والتطبيق، يمكن للجمعيات أن تتبوأ مكانة تنظيم اجتماعي بديل عن البنى التقليدية، وتصبح قادرة على

لعب دور رائد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُتاح تحقيق ذلك من خلال العمل على المستويات الآتية:

أ/ بدايةً، وجب التأسيس لمرجعية أخلاقية وقيمية، تكون مصدرا للأهداف المتوخى تحقيقها والوسائل المتبعة في هذا السبيل، خاصة وديننا وثقافتنا تحثان على التشاور والتشارك و التزام وحدة الجماعة.

ب/ على مستوى الممارسات وجب التطبيع على السلوكيات التي تحقق أهداف التكامل الثقافي والاندماج الاجتماعي، والتدريب عليها باستمرار قصد تكريس روح التشاركية في عمق العلاقات الاجتماعية.

ج/ إعداد برنامج عملي متكامل، لممارسة فعل جمعوي فعال، يهدف إلى بث رسائل فكرية وتوجيهات تثقيفية، تبين أهمية المشاركة في التسيير والإدارة للمسائل المحلية والوطنية.

د/ تجاوز مختلف العوائق الواقعية والمعرفية في تحديد موقف موضوعي من الحوكمة التشاركية، من كونها مسألة مؤسسات رسمية إلى قضية تهم المجتمع ككل، ومؤسسات المجتمع المدني بصورة خاصة، قصد المساهمة في نشر الثقافة التشاركية القائمة على احترام الآخرين ونشر قيم الحوار والتسامح وروح التعاون. ولكي تستطيع مؤسسات المجتمع المدني تحقيق ذلك، لا بد أن تكون هي نفسها مشبعة بقيم الديمقراطية التشاركية قولًا وعملًا، وذلك بتحقيق جملة من الممارسات نذكر منها: [19]

- تنمية العضوية الفاعلة والناشطة، القادرة على تخطيط، وتنفيذ، ومراقبة، وأداء، وتقييم النشاطات.
- انتخاب واختيار القيادة، ورؤساء اللجان بصورة تشاورية واحترام الرأي المخالف.
- ترسيخ آلية التداول على القيادة والتسيير.

أخيرًا، ينبغي التأكيد على أن المجتمع المدني قد يشكل في المستقبل أحد الركائز الأساسية لترسيخ مبادئ الحكم التشاركي، القائم على قيم الحوكمة المحلية مثل الشفافية والمساءلة، وضمان تطبيق القوانين بإنصاف، والاستجابة الفعّالة لانشغالات المواطنين ومعالجتها بكفاءة. فيمكن أن يساهم أيضًا في مواجهة السلوكيات الفاسدة ومعالجة مواطن القصور في أداء الإدارة المحلية، بما يعزز مصداقية المؤسسات ويقوي الثقة بين المواطن والسلطة. ومن جهة أخرى، يلعب الرأي العام المحلي دورًا مكمّلًا من خلال تحفيز المشاركة في

صياغة السياسات المحلية ومتابعة تنفيذها، وتشجيع المواطنين على الإسهام الطوعي والمنظم في هذه العملية، بما يضمن مراقبة مستمرة ويعزز الفعالية السياسية والاجتماعية. بذلك يصبح المجتمع المدني قوة فاعلة في بناء سياسات محلية سليمة ومستدامة، ويعزز ثقافة المشاركة والمساءلة على المستوى المحلي.

قائمة المصادر والمراجع:

1/ الكتب

[1] اهرنبرغ جون، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ت/ علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008.

[2] دليو ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت/ ربيع وهبة ، مركز نهوض للدراسات والنشر، 2020.

[3] شكر عبد الغفار ومحمد مورو، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003

[4] 4غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ت/يوسف شوكت، دار التكوين، دمشق، 2009.

[1] 5- Neveu Eric , sociologie des mouvements sociaux, édition la découverte, paris, 2002

[2] 6- La passade Georges, Groupes Organisations et Institutions, édition Bordas, Paris, 1974

2/ المجلات

[1] بن صغير عبد العظيم وعثمان صفاء، "دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في رساء مبادئ الحوكمة المحلي"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، عدد 13، 2015.

[2] بن يزة يوسف وخميلة فيصل، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد6، العدد1، 2019.

[3] جبلي فاتح، وبوعزة عبد الرؤوف، "الإستراتيجية الاتصالية للمؤسسة التربوية الجزائرية في ظل تحديات نظام العولمة –قراءة نقدية لواقع الاتصال التربوي بالجزائر في نظام العولمة "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، المجلد 16، العدد2، 2024.

[4] شاوي رياض، "المجتمع المدني في الجزائر: إشكالية التأصيل وعوائق الممارسة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، العدد9، 2014.

[5] رمضان عبد المجيد، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد16، 2017.

[6] زياني صالح، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر"، مجلة الفكر، عدد04، 2009

[7] سنوسي محمد، "الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية،عدد 15، 2018.

[8] مستوف يونس، "الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث" ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 38، العدد440، 2015.

3/ القوانين والمراسيم

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية، الجريدة الرسمية، عدد37، 2011.

4/ المواقع الالكترونية

[1] http://classique.uqac.ca

[2] https://www.unodc.org/e4j/ar/primary/index.html

الهوامش والاقتباسات

(1) مستوف يونس، "الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث" ، *مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد* 38، العدد440، 2015، ص147-146

(2) رمضان عبد المجيد، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد16، 2017

(3) زياني صالح، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر"، مجلة الفكر، عدد04، 2009، ص58

(4) بن يزة يوسف وخميلة فيصل، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد6، العدد1، 2019، ص 37-38

(5) جبلي فاتح، وبوعزة عبد الرؤوف، "الإستراتيجية الاتصالية للمؤسسة التربوية الجزائرية في ظل تحديات نظام العولمة –قراءة نقدية لواقع الاتصال التربوي بالجزائر في نظام العولمة "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، المجلد 16، العدد2، 2024، ص216

(6) غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ت/يوسف شوكت، دار التكوين، دمشق، 2009، ص ص 9-10

(7) سلسلة الوحدات التعليمية الجامعية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، https://www.unodc.org/e4j/ar/primary/index.html، 2022/06/17، 16:12

(8) بن عبد العزيز خيرة، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيد الاداري"، *مجلة المفكر، جامعة بسكرة*، عدد08، 2018، صفحة 320

(9) بن يزة و خميلة، المرجع السابق، ص 39

(10) سنوسي محمد، "الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر"، *مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 15*، 2018، ص 17

(11) اهرنبرغ جون، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ت/ علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008، ص438

(12) دليو ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت/ ربيع وهبة ، مركز نهوض للدراسات والنشر، 2020، ص65

(13) بن صغير عبد العظيم وعثمان صفاء، "دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في رساء مبادئ الحوكمة المحلي"، *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، عدد 13، 2015، ص329*

(14) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية، الجريدة الرسمية، عدد37، 2011، صفحة 8

(15) شاوي رياض، "المجتمع المدني في الجزائر: إشكالية التأصيل وعوائق الممارسة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، العدد9، 2014، ص323

(16) Neveu Eric , sociologie des mouvements sociaux, édition la découverte, paris, 2002, p43

(17) 1-Touraine, Alain, critique de la modernité, édition Fayard, 1992, produit électronique par diane brunet. Consulté le 17/06/2022, sur en version http://classique.uqac.ca.15h30

(18) La passade Georges, Groupes Organisations et Institutions, édition Bordas, Paris, 1974, p23

(19) شكر عبد الغفار ومحمد مورو، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003، صفحة 70